

المديونية الخارجية وإستراتيجية التنمية المالية للاقتصاديات الناشئة: سياسات وانعكاسات

أ. بن كاملة محمد عبد العزيز
benkamla2010@yahoo.fr
جامعة وهران

الملخص:

إن ظهور الأزمات المتكررة أدى إلى عدم قدرة البلدان النامية على تمويل نفسها بمصادر داخلية وذلك لسد العجز المالي المحقق مما جعلها تلجأ إلى مصادر خارجية المتمثلة في المؤسسات المالية الدولية وهيئات القرض العالمية وحكومات' و كان ظهور مصطلح المديونية الخارجية نتيجة الأزمة الاقتصادية سنة 1929. وتعتبر المديونية الخارجية عقبة لاقتصاديات بلدات العالم الثالث خاصة بعد التطور الذي عرفه الربع الثالث من القرن الماضي في حجم الديون مما أدى إلى انفجار أزمة المديونية سنة 1982 عند إعلان المكسيك عن قدرته عن الوفاء بالتزاماته الخارجية ومن ذلك الوقت أصبحت هذه الأزمة تحدد الاقتصاد مع تجددتها في سنة 2009 عندما أعلنت أثينا عن عدم القدرة على تسديد الديون الخارجية بفعل الأزمة المالية العالمية والفساد في الاقتصاد.

Abstract:

The recurrent crises have induced an incapacity for domestic autofinancing sources in developing countries in their attempts to face financial deficits, which has led to a search for external financing sources namely, international finance bodies and world credit organizations.

The concept embedded in the external debt has emerged during the economic down turn in 1929.

External debt is a hurdle for third-world countries, especially pushed for in the third-quarter of last century which saw the Mexican debt crisis reaching its peak, leading to the insolvency of the Mexican economy.

This crisis is a threat to economy and its repetition in 2009, when Greece announced its incapacity to address its external debt was a direct consequence of the world economic crisis and the rotting economy.

مقدمة :

ما ميز الاقتصاديات الدولية التعقيد وتراكب الآليات التي تتحكم في سيرها و بالتالي لا بد من قدرة كبيرة على تحديات المعطيات الحديثة في الاقتصاد الدولي كما تميز الاقتصاد العالمي في الثمانينات وبداية التسعينات بكثرة التوترات و الصعوبات فمن جهة كانت هناك نكسات عملية التنمية ومشاكل الديون الخارجية الثقيلة وعدم استقرار أسعار الصرف في حين بذلت الدول النامية جهود لتكثيف اقتصادها وتعزيز السياسات المحلية والدولية و قد حدثت تطورات هامة بما يتعلق باستراتيجيات الديون الخارجية والسياسات التنموية الاقتصادية في عدة جولات منها جولة أورغواي' إلا أن هذه الجهود والمحاولات أخفقت في توفير أرضية مناسبة يقوم عليها بنظام اقتصادي و مالي دولي جد عادل.

وكانت المعاناة للاقتصاديات الناشئة لسنوات طوال من الأداء غير المرضي للنظام النقدي الدولي استنادا لتقرير المجموعة 24 التي أعدت العديد من الدراسات حول مشاكل محددة ومن الملاحظ أن انحياز الاقتصاد العالمي تدهور في سنوات السبعينات والثمانينات من القرن الماضي بفعل تدهور وضع العملات التي انعكست على توازن عي المدفوعات الدولية لكن تعافى الاقتصاد العالمي في السنوات العشر الأواخر من القرن الماضي وبداية القرن الحالي ليعود إلى وضع أسوأ بفعل الأزمة المالية العالمية التي حلت بالاقتصاد الأمريكي في سنة 2007 ثم الاقتصاد العالمي وبدأ التراجع الاقتصادي في كافة الدول المتقدمة والنامية بحد سواء. وكانت هناك محاولات عديدة لانقاذ الاقتصاد العالمي إلا أنها كانت غير كافية بفعل حدة الأزمة وجاءت اجتماعات الدول 20 كضرورة حتمية لإيجاد حلول للتوازن الاقتصادي العالمي من خلال تنظيم نشاط المؤسسات المالية وتفادي حرب العملات.

1- مفهوم المديونية الخارجية: إن ظاهرة المديونية تعد قديمة بحيث انتشرت القروض بين مختلف الدول فقد قامت معظم الدول بالاقتراض في فترات سابقة للنهوض باقتصادها فالمديونية من كانت تلعب دورا في تطوير بعض الدول المتقدمة في فترات سابقة مما أدى إلى دول أخرى. ورغم لجوء العديد من الدول للاقتراض في الماضي إلا أن الديون الخارجية كانت ضئيلة القيمة نسبيا وكان اللجوء إلى إعادة الجدولة يعد استثناء وليس قاعدة وهذا إلى غاية الثلاثينات من القرن الماضي أين عرفت الدولة النامية مشاكل في تسديد ديونها بحيث توقفت بوليفيا عن الدفع في سنة 1931 وتبعته دول من أمريكا اللاتينية مما أدى إلى تحفظ الدول الدائنة في منح القروض إلى غاية السبعينات حيث عادت الدول الدائنة والبنوك إلى منح القروض بمبالغ كبيرة وتزايد عدد البلدان المدينة من 11 دولة في سنة 1960 إلى 133 دولة سنة 1988 حيث بلغ حجم ديون البلدان النامية 1334 مليار دولار.

وبهذا الحجم الهائل للديون تزامن وقوع صدمتي النفط ومعدلات الفائدة الحقيقية¹ أدى إلى تدهور الأوضاع وتفاقم صعوبات الدول النامية في تسديد ديونها لينتهي الأمر بأزمة مديونية في 15 أوت 1982 حيث أعلنت المكسيك عدم قدرتها على مواصلة خدمة ديونها الخارجية.

و يمكن تعريف الدين الخارجي على أنه مجموع المبالغ التي اقترضها اقتصاد قومي والتي تزيد مدة القرض فيها عن سنة واحدة أو أكثر² مستحقة الأداء للجهة المقترضة عن طريق الدفع بالعملة الأجنبية هو السلع والخدمات إليها و من أسباب الاقتراض الأجنبي هو إما تمويل العجز في الميزانية العامة أو من الدفع من قيمة العملة المحلية.

2- أشكال المديونية الخارجية: إن القروض الخارجية تنقسم إلى عدة أقسام نذكر منها :

أ- القروض الثنائية: و هي دين عمومي من دولة لأخرى بطريقة مباشرة تتحصل عليها الدول النامية من الغرب في شكل منح أو قروض طويلة الأجل.

-المنح: هي مجموع المساعدات التي تكون على شكل سلع خدمات الأموال في حالات طارئة أو عند حدوث كوارث طبيعية لكن تسديدها غير ضروري بل يمكن القيام بنفس الشيء في حالة انعكاس الأوضاع.

-الديون الطويلة الأجل: وتعد كوسيلة ضغط و تدخل بحيث تستعملها الدول الدائنة أي البنوك المالية العالمية وخاصة FMI و تلتزم في هذا النوع من القروض الدول المدينة ويدفع مبلغ الدين بإضافة الفوائد مع مجموعة من الشروط القياسية التي عليها الامتثال لها.

ب- القروض التجارية المالية : و تشمل :

-قروض التجارة الخارجية: من خلال بنوك تجارية عالمية تقوم بمنح قروض قصيرة أو طويلة الأجل مع فوائد مرتفعة.

-السندات: تتخذها الدول المقترضة كأداة للدين العام بحيث تطرح ما تملكه من سندات الاكتساب في السوق العالمية ومن أجل ذلك تقدم تحفييزات كمعدل فائدة والدفع يكون بالعملة أو الأجنبية لكن هذا النوع من الدين يمس بصمعة البلد المقترض.

-القروض الدولية: ظروف خاصة يمكن فيها الحصول على هذا النوع من القروض وهي أن يكون استعمالها في مشاريع نموذجية لضمان السداد من جهة أو أن يكون الغرض منها تغطية العجز في الميزانية أو ميزان المدفوعات.

¹معدل الفائدة الحقيقي هو السائد عند الدفع والذي يتغير بتأثر معدل الصرف و التضخم لعملة ما

ج- **قروض الصادرات:** المصدرين في الدول الرأسمالية هم الذين يحددون سعر الفائدة حيث تكون الديون قصيرة أو متوسطة الأجل.

د- **قروض الزبائن:** تتمح للدولة فقط إذا كانت زبون لدى الدول المقرضة و تكون طويلة الأجل¹.

3- **دوافع الاستدانة الخارجية و انعكاساتها على السياسات الناشئة:** قامت المديونية الخارجية كمشكلة استنادا على نظرية ذات افتراض خاطئ يعتمد على تحقيق التنمية يعود على اعتماد معدلات نمو مرتفعة لتتوافق مع القدرات الادخارية المشكلة المطروحة لتحقيق هذا الهدف هي توفير سيولة بفعل أن القدرات المالية المحلية غير كافية للاستجابة لهذه الوتيرة مسارعة النمو فكان من الضروري اللجوء إلى التمويل الخارجي مهما كانت كلفته وعلى إثر ذلك غابت الموازنة بين القدرات التمويلية الذاتية للاقتصاد المحلي وبين معدل النمو و الاستثمار و في الأخير تفاقمت حدة الأزمة نتيجة أسباب خارجية متعلقة بالظروف الاقتصادية الدولية.

* **الدوافع الداخلية:** إن طلب القروض من الدول الغربية وخاصة بعد استقلال بعض الدول المستعمرة لم يكن بمحض الإرادة² و إنما كان ضرورة حتمية فرضتها مجموعة من الدوافع و التي مذكر منها :

✓ **الحروب وعدم استقرار الأوضاع السياسية :**

إن ميزانيات الدول النامية منذ الثمانينات إلى الوقت الحالي تشمل في أغلبها نفقات موجهة للناحية العسكرية لتطوير العتاد من أجل مواجهة أخطار متعددة³ مما أدى إلى اختلال الميزانية وبالتالي تحقيق عجز مما يتحتم على الدول الاقتراض لتمويله.

✓ **النمو الديمغرافي المستمر وتدني الدخل القومي:** ما يميز الدول النامية هو ارتفاع معدل النمو السكاني بالرغم من أن الهدم السكاني لهذه الدول يعرف بوجود نسبة كبيرة من الشباب غير أنهم ولعدم توفر مناصب الشغل تحولوا من طاقة إنتاجية إلى ثقل على المجتمع والنتيجة كانت عدم كفاية الدخل القومي لتغطية طلبات السكان المتزايدة.

✓ **نقص الاستثمارات:** الاعتماد على طرق إنتاجية بدائية نتيجة عدم تطور العجلة الإنتاجية ينعكس سلبا على معدل الأجور والطاقة الاستثمارية في هذه البلدان كما هو نتيجة أيضا إلى التهريب المتواصل لرؤوس الأموال بفعل تدني الأوضاع السياسية ومنه أصبحت كل الاستثمارات تغذي البلدان الرأسمالية.

¹ سعيد النجار "الاقتصاد العالمي في عقد السبعينات" 1991 - ص 163

✓ أحادية التصدير والتسويق والاهتمام الكبير بالصناعات الثقيلة: إن توفر الثروات الطبيعية من بترول و غاز و معادن في الاقتصاديات الناشئة مقابل غياب المكننة المتطورة وانعدام الطاقات و الخبراء دفعها إلى عدم استخدام موادها وتصديرها لدول الغرب مع إعادة استيرادها على شكل سلع مصنعة ذات تكنولوجيا بأسعار باهضة و أما منتجاتها فتمتاز بالرداءة والقللة مما يدفع الدول النامية إلى الأسواق الخارجية اقتناء أفضل السلع وهذا ما يؤدي في الأخير إلى التبعية الاقتصادية و كساد المنتجات المحلية.

✓ هروب رؤوس الأموال: ¹ إن هروب رؤوس الأموال من الدول النامية إلى الدول المتقدمة من العوامل السلبية التي تدعم احتلالها. في الوقت الذي اقتضت فيه الكثير من الدول النامية من الخارج على نطاق واسع في السبعينات وبداية الثمانينات من القرن الماضي كانت فئات عديدة من هذه البلدان يمتلكون أرصدة ضخمة في البنوك الأجنبية وأفرطت الدول النامية في تقلص القروض من دون وضع قيود على استعمالها إما الدول النامية فقد حققت نموا في اقتصادياتها بعد الأزمة².

*الدوافع الخارجية : و تتعلق بالظروف الاقتصادية الدولية ونذكر منها :

✓ الأزمات البترولية: تميزت فترة 1973-1979 بزيادة الطلب على البترول ليصل سعر البرميل الواحد 35 دولار ثم لينخفض إلى 10 دولار في سنة 1986 ليؤثر على الاقتصاديات الناشئة من خلال طلب القروض لسد النفقات المحلية وازدادت وضعيتها المالية سوءا نتيجة ارتفاع حجم الديون بفعل الإفراط في الاقتراض بالاعتماد على إيرادات مستقبلية مخططة لتسديد الديون وارتفع حجم الديون من 143,3 مليار دولار إلى 826 مليار دولار نهاية الثمانينات.

✓ ارتفاع معدل الفائدة: هو دافع رئيسي في زيادة حجم المديونية وهذا بسبب السياسة النقدية التي أصبحت تتخذها الدول المحاربة للتضخم عن طريق تقليص الكتلة النقدية برفع أسعار الفائدة من اجل امتصاص السيولة الإضافية المتداولة في الأسواق وارتفعت معدلات الفائدة من 12 % إلى 14,50 % سنة 1980 إلى 16.50 % نهاية الثمانينات وبداية التسعينات مما أدى إلى تفاقم خدمة المديونية.

✓ اختلال موازين التبادل التجاري: تعد الصادرات من المواد الأولية المصدر الرئيسي لتمويل واردات من السلع و الخدمات من جهة و الوفاء بالالتزامات الخارجية من جهة أخرى وقد كانت الاقتصاديات الناشئة تعتمد على تنامي حصيلة صادراتها لسد احتياجاتها الاستيرادية وتسديد ديونها لكن

¹ Marc RAFFINOT «Dette extérieure et ajustement structurel » Edition EDICEF /AUPELF France 1991 P141

² Banque Paris BAS «L'évasion des capitaux dans les pays en développement» Bulletin -6- de conjoncture Mai 1987.

انخفاض أسعار الموارد الأولية والانخفاض الحقيقي في حجم الصادرات وكذلك إجراءات الحماية و الحواجز الجمركية التي وضعتها الدول المتقدمة أدى إلى انخفاض حصة الاقتصاديات الناشئة من الصادرات العالمية مما دفعها للحصول على المزيد من القروض للوفاء بالتزاماتها ولتغطية الاستيراد مما جعلها تدور في حلقة تبدأ بأزمة الديون وتدهور معدلات التبادل الاقتصادي وصولاً إلى انخفاض الحصيلة من النقد الأجنبي و ارتفاع الديون.

4- آثار المديونية على الاقتصاديات الناشئة: تفاوت الآثار التي يحددها الاقتراض الخارجي من دولة أخرى نظراً لاختلاف استحقاقها واختلاف الهياكل الاقتصادية في هذه الدول أي درجة تخلفها أو تقدمها ومدى نمو قطاع التصدير و طبيعة النظام الاقتصادي و الاجتماعي القائم يتوقف على الطريقة التي يستخدم بها البلد من تلك القروض الممنوحة عند تخطيط سياسة الاقتراض الخارجي و من أهم هذه الآثار نذكر:

*آثار المديونية الخارجية على القدرة الرئيسية للاستيراد: إن جودة قيمة منتجات الدول الغربية جعل من أسواق الدول النامية مركز كل المبيعات الأجنبية و بالتالي كساد محلي بسبب إتباع المستهلك المنتجات المستوردة وتفادي المنتجات المحلية التي لا تناسب متطلباته جعل هذه الدول تقع في اقتراض و تلغي بعض المشاريع من أجل خدمة الدين واستيراد المنتجات موجودة في أسواقها و يتحدد الاستيراد بعاملين أساسيين هما :

- رصيد البلد من العملة الأجنبية من خلال ما يصدر للعالم الخارجي من سلع وخدمات.
- العلاقة بين أسعار الصادرات و الواردات بحيث يكون أثر الاستيراد إيجابياً إذا كانت الصادرات تغطي مجموع الواردات و خدمة الدين.

*أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات: تعاني الدول النامية من وجود عجز هيكلية مستمر في موازين مدفوعاتها نتيجة تضاعف حجم الخدمات بمعدلات كبيرة من جهة و تفاقم الديون من جهة أخرى مما جعلها تقع في استدانة مرة أخرى للوفاء بأعباء الديون السابقة وبالتالي وقوعها في حلقة مفرغة بين العجز و الاستدانة.

و كان تبرير العجز في ميزان المدفوعات بالشيء الطبيعي كونه لا يشكل خطراً لهذه الدول في المراحل الأولى للتنمية و تسعى إلى التوسع في الواردات اللازمة لتخفيف مستويات عالية من الاستثمارات وبالتالي يكون معدل نمو الواردات أكبر من معدل الزيادة في الدخل القومي و أكبر من معدل نمو الصادرات، فالقروض الاستثمارية الأجنبية تحدد أثر إيجابي في تنوع بنيات الإنتاج القومي وزيادة الناتج المحلي بالتالي زيادة الصادرات بمعدلات نمو أكبر من معدلات نمو الواردات.

لكن ارتفاع تكلفة الاقتراض الخارجي و زيادة حجم المديونية ينتج عنها ظهور مشكلة تضخمية ليستلزم زيادة أسعار الفائدة مقابل تكلفة كبيرة التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتوجات.

***أثر المديونية على التجارة الخارجية:** من آثار المديونية الخارجية هناك ما يتعلق بالتجارة الخارجية لاسيما علاقات سلعية (استيراد و تصدير) و علاقات نقدية (أسعار الصرف و تحركات رؤوس الأموال الأجنبية) وتكون عرضة الآثار السلبية للمديونية الخارجية بحيث تنجس الواردات نحو الزيادة مقابل انخفاض الصادرات من سلع وخدمات (سلع رأسمالية واستهلاكية).

مما يدفع الدول النامية إلى الرفع من صادراتها من مواد أولية بهدف تعويض آثار انخفاض القدرة على تمويل وخدمة ديونها.

***تأثير المديونية الخارجية على معدل الادخار المحلي:** تزايد الاعتماد على القروض يترتب عنه ضعف معدل الادخار حيث يؤثر سلبا على قوة الادخار المحلي في البلاد عبر الزمن من خلال إضعافها مقابل رفع الاستهلاك المحلي وبالتالي ظهور الاختلال بين الادخار المحلي و الاستثمار المطلوب لتيبعه خلل بين قوى العرض الكلي و الطلب المحلي مما يجعل البلدان المتخلفة عرضة لعدم تحقيق التوازن العام بين العرض والطلب.

كما أن التمويل الأجنبي والأعباء المترتبة عنه تؤدي إلى إضعاف قدرة هذه الدول على تكوين مدخرات محلية كون أن هذه الأعباء تلتهم نسبة هامة من إجمالي الناتج المحلي.

***أثر المديونية الخارجية في تزايد معدلات خدمة الديون:** تزايد معدلات خدمة الديون في الاقتصاديات الناشئة يعبر عن تزايد نسبة ما تستنزفه مدفوعات خدمة الديون الخارجية من حصيلة الصادرات. و يستدل من تقارير البنك الدولي على أن هذه النسبة مرتفعة في كثير من الدول النامية¹ و معدل خدمة الدين يصل في بعض البلدان مثل المغرب و سوريا إلى 25 % من مداخيلها البرازيل 32 % و في مصر 45 % و هناك عامل آخر يزيد من عبء خدمة الدين هو نسبة التضخم الداخلي الناتج عن التخفيضات المتلاحقة للعملة الوطنية نسبة إلى العملات التي حررت بها القروض الخارجية بحيث أن البلدان المدينة تتحمل كافة مخاطر الصرف وهذا يؤدي إلى تزايد عبء خدمة الدين مما يجعلها في النهاية تضحي بموارد كان بإمكانها استغلالها أو استثمارها من أجل الوفاء بالتزاماتها الخارجية¹.

5- **معايير تقدير المديونية الخارجية:** توجد مقاييس لتقدير عبء المديونية الخارجية والتي هي أكثر استعمالا من طرف الهيئات الدولية (البنك العالمي وصندوق النقد الدولي) ومصنفة حسب الدين الإجمالي وحسب معدل خدمة الدين.

¹ AZAM J.P PLANE "Endettement et développement optimal : analyse théorique et test empirique" P.231. 1986

❖ **معايير حسب الدين الإجمالي:** وتتمثل في:

أ/الدين الإجمالي نسبة إلى الناتج الوطني الإجمالي: يقيس هذا المعدل العبء الكلي على الاقتصاد.

ب/الدين الإجمالي نسبة إلى موارد الصادرات: يقيس هذا معدل حجم المديونية المتمثل في مخزون معبر عنه بالعملة الأجنبية والموارد الناتجة عن صادرات السلع والخدمات والتي هي عبارة عن تدفقات^١ ويبرهن المعدل العبء السنوي الذي يواجهه المدين إلى محاصيل صادراته.

❖ **معايير حسب خدمة الدين:** إن مشكل المديونية الحقيقي للدول المدينة ليس في حجم الديون وإنما في خدمتها أي في حجم الالتزامات المسددة سنويا والتي تشكل عبء كبير وتتجلى في:

أ/خدمة الدين نسبة إلى الناتج الوطني الإجمالي: يستعمل هذا المعدل لقياس مدفوعات الفوائد والتي تقتطع من الناتج الوطني وتسدد إلى الخارج وحسب صندوق النقد الدولي فان المعدل الطبيعي هو 4% فان فاق المعدل نسبة 4% فان البلد يصبح يعاني صعوبات من أجل مواجهة التزاماته الخارجية.

ب/خدمة الدين نسبة إلى إيرادات الصادرات: يقيس هذا المعدل نسبة مداخيل الصادرات التي تستعمل في تسديد خدمة الديون^٢ وهو الأكثر استعمالا كون أن خدمة الدين وإيرادات الصادرات مقيدة بالعملة الأجنبية ومتعلقة بنفس السنة. ويرجع ارتفاع خدمة الديون بسبب ارتفاع معدلات الصرف أو انخفاض أسعار المنتجات المصدرة من طرف البلد المدين.

ويصنف البنك الدولي البلدان التي تخصص أكثر من 30% من المداخيل لخدمة تسديد ديونها في الوضعية المالية الصعبة أما إذا قل المعدل عن 18% بإمكان هذه الدول مواجهة تسديد التزاماتها الخارجية.

6 - إستراتيجية التنمية المالية للاقتصاديات الناشئة: وهي مجموع الترتيبات المالية وتطوير برامج العمل بهدف دفع عجلة التنمية الاقتصادية ومواجهة أعباء المديونية الخارجية وتنشيق إستراتيجية التنمية من تفاعل الهياكل المالية للدول وحجم الإنجازات لتوضع في شكل مخطط يتماشى والمعطيات المالية الدولية تحت تأثير عنصر المديونية الخارجية.

وتتميز إستراتيجية التنمية الاقتصادية الناشئة بالتعدد وتوسيع تشكيلة الوسائل المالية بفضل التجديدات المالية والتي تساعد على ظهور أدوات جديدة تسمح بتمويل الاستثمار المحلي ودعم عمليات الادخار والتوظيف المالي المتوسط والطويل الأجل بين مختلف الأعوان الاقتصادية.

✓ **التحرر المالي** : وهو الانتقال من نظام مالي ذو طابع إداري إلى نظام مالي ذو طابع تحرري والنظام المالي ذو الطابع الإداري يشتمل اقتصاديات المديونية كونها تمتاز بهيمنة مالية غير مباشرة من خلال عمليات تمويل الاستثمارات ووضع السياسات النقدية للتمكن من مراقبة حركة رؤوس الأموال الدولية.

بينما النظام المالي ذو الطابع التحرري فيخضع إلى قانون التمويل المباشر حيث يلتقي الأعوان ذوي العجز المالي مباشرة مع الأعوان ذوي الفائض المالي في أسواق رؤوس الأموال. ويساهم التحرر المالي بشكل كبير في التنمية المالية من خلال دور التمويل الخارجي للمؤسسات المحلية.

✓ **التعديل الهيكلي** : ويشمل في مضمونه كل إجراءات الاستقرار المالي والاقتصادي من اجل بعث التوازنات الأساسية وإجراءات وتعديل الهياكل لتحرير مبادرات القطاع الخاص من اجل الإنعاش ويشمل التعديل الهيكلي الجوانب الآتية :

- تحقيق توازن المالية العامة وذلك من اجل توازن ميزان المدفوعات بفعل تخفيض النفقات العمومية.
- رفع الإيرادات العمومية بدون عرقلة نشاط المستثمرين وذلك من خلال عصنة النظام الجبائي.
- سياسة الميزانية وإعادة هيكلة الوظائف العمومي لاسيما تحسين القدرة على التسيير الإدارة العمومية تحسين الإنتاجية الإدارية وتشجيع على خلق الموارد.
- إعادة هيكلة القطاع العام من خلال الخصخصة.
- التوجه الليبرالي في مضمونه قواعد عامة لإرساء التنمية من خلال خصخصة المؤسسات العمومية الغير احتكارية بمعنى احتفاظ الدولة ببعض المؤسسات الإستراتيجية والتي تشكل قوة الاقتصاد وخصوصة باقي الوحدات الإنتاجية بهدف خلق قيمة مضافة ومردودية ملائمة تسمح بمواجهة المناقشة.
- تخفيض قيمة العملة: من خلال اعتماد سياسة الصرف الحقيقية وطلب تخفيض قيمة العملة في حالة وجود تقييم فوق المستوى العادي للعملة حتى تسمح بالانفتاح على الاقتصاد العالمي وطرح السلع في الأسواق الأجنبية.
- مراقبة الكتلة النقدية والتحرير النقدي: مراقبة الكتلة النقدية من خلال فرض معدلات الفائدة وتحديد سقف القروض الموجهة للاقتصاد بينما إجراءات التحرير النقدي فتهدف في مضمونها إلى:

- توقيف القروض للاقتصاد وتنمية الادخار¹ لتقليص القروض من خلال رفع معدلات الفائدة وبالمقابل رفع الادخار بفعل معدلات الفائدة المشجعة¹.

-إلغاء الدعم الذي تتحمله موازنة الدولة سواء الموجه للأفراد عن طريق التحرير العام للأسعار حتى تتطابق مع الأسعار العالمية أو الموجه إلى الوحدات الإنتاجية للقطاع العام عديم الفعالية مما يتطلب تصفية هذه الوحدات أو بيعها للقطاع الخاص.

-إجراء خفض في النفقات العامة التحويلية ذات الطابع الاجتماعي من خلال رفع أسعار الطاقة والخدمات العامة.

-رفع الضرائب غير المباشرة لتحصيل موارد إضافية تسمح بتمويل التنمية.

✓ **تشجيع الإبداعات المالية:** من خلال استخدام أحدث وأحسن التقنيات والوسائل للوصول إلى نجاعة عالية تسمح بمواجهة كل التغيرات. والتجديدات المالية أثرت بشكل إيجابي على أسواق رؤوس الأموال مما أكسبها مكانة مهمة وسط الأنظمة المالية وكان ظهور للتجديدات المالية نتيجة مجموعة دوافع منطقية مرتبطة بالحيط الاقتصادي المتميز بالتغير والتطور. ومن أهمها:

-تذبذب معدلات التضخم والفائدة.

-التغيرات في التنظيم.

-التقدم التكنولوجي.

-نمو الأنشطة الاقتصادية والحاجة لرؤوس أموال كبيرة وبأحدث التقنيات التي تتناسب ونوعية وحجم هذه الاستثمارات.

✓ **مرونة القطاع الإنتاجي:** من الشروط الداخلية للتنمية السريعة للتصدير في المدى القصير وذلك من خلال وضع أنظمة إنتاجية قادرة على تلبية الطلب الخارجي في المدى القصير.

وهذا لا يتحقق إلا بفعل الاستغلال المنطقي و العقلاني لوسائل الإنتاج وتطويرها بشكل مستمر لمواكبة التغيرات في القطاع الإنتاجي.

7 -**تفاعل التنمية المالية والمديونية الخارجية:** وتشمل التنمية المالية في مجملها التغيرات في طابع الهيكل المالي أي نمو الآليات المكونة للهيكل. إن لكل من التنمية المالية والمديونية الخارجية أثر بالغ على الاقتصاد بصفة عامة وبالتالي تفاعلهما قد يؤدي إلى انتعاش وازدهار للاقتصاد ومن هنا يمكن القول

¹ Marc RAFFINOT « Dette extérieure et ajustement structurel » Edition EDICEF /AUPELF France 1991 P143

بان أي انخفاض في مستوى المديونية يؤثر بدوره على التنمية المالية سلباً أو إيجاباً وبالتالي نلمس تفاعل كبير بينهما.

* **تفاعل التنمية المالية وأهداف الاستدانة:** تلجأ الدول النامية إلى الاستدانة وذلك لتحقيق مجموعة أهداف من أهمها نذكر:

- حفظ التوازن الاجتماعي.
- الإصلاح الاقتصادي من خلال خطط قوية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.
- دعم الإصلاحات الأساسية التي نظمتها برامج عمل قومي شامل حول التنمية لتحقيق استدامة النمو.

- تمويل المنشآت الاقتصادية العظمى العمومية أو المختلطة لانجاز الاستثمارات الكبرى.

- تمويل الشركات الخاصة عن طريق تعبئة الأموال بفعل وجود سوق ادخار وطني.

- الحصول على موارد مالية طويلة الأجل في السوق المالي العالمي.

- توفير فوائض نقدية.

* **نمو الهياكل بفعل المديونية:** وهذا نتيجة:

- التنوع في الأنشطة : إن ارتفاع أسعار الفائدة الذي ينتج أحيانا عن ظاهرة عدم الوساطة المالية (طرد الودائع) يؤدي في مجمله إلى انخفاض معدل الوساطة المالية لكن لمواجهة هذه الظاهرة تلجأ عامة الدول إلى إصدار قوانين تسمح للبنوك بتنوع في أنشطتها.

- استحداث أنواع جديدة من الودائع.

- تحرير أسعار الفائدة.

- توسيع الأسواق المصرفية.

* **مراجعة التوازنات:** ترتبط برامج التعديل الهيكلي أساسا بقروض التعديل التي يقدمها كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وقد ازدادت هذه القروض بالاستجابة للحاجات الناجمة عن الأزمات الخطيرة في موازين المدفوعات لعدد كبير من الدول وتشمل هذه القروض نوعين هما:

أ- **قروض النمو القطاعية:** والتي تتعلق ببرامج أكثر تحديدا في الزراعة والتجارة الخارجية وهي أساسية يقدمها البنك العالمي.

ب- **قروض التعديل الهيكلي:** والتي تصاحب برامج التصحيح الهيكلي بغرض مواجهة اختلال موازين المدفوعات ويقدمها صندوق النقد الدولي.

الخاتمة : إن امتداد آثار المديونية الخارجية جعلها من أعقد المشاكل الاقتصادية وتراكبها وجاءت إستراتيجية التنمية وأدواتها كضرورة حتمية لمواجهة الآثار السلبية منها بمهدف تحقيق معدلات نمو

مرتفعة ومستمرة تتماشى وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وبالتالي توفير موارد خارجية بالعملة الأجنبية تسمح بخدمة الالتزامات في المواعيد المتفق عليها.

ولمعالجة المديونية لابد من الاعتماد على الجهود الذاتية التي تتركز على مواجهة اختلال التوازن المالي وذلك من خلال ترشيد الإنفاق العام بفعل الدراسة التقديرية لاحتياجات كل قطاع على حدا كما يجب تنمية الموارد وتنفيذ الخطط للتصدي لعجز الميزان التجاري عن طريق تشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية.

المراجع:

- د. كامل بكري : الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل :الدار الجامعية -الإسكندرية- يناير 2001.
- د.رمزي زكي : الاقتصاد العربي تحت الحصار :مركز الدراسات الوحدة العربية -1989.
- د.رمزي علي سلامة : اقتصاديات التنمية : الدار الجامعية الإسكندرية-1991.
- د.زينب عوض الله : الاقتصاد الدولي :الدار الجامعية الإسكندرية -1998.
- د.سعيد النجار : الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات : دار الشروق سنة 1991.
- Armand de SERVIGNEY I Van ZELENKO (Economie Financière) Edition DUNOD Parie 1999
- ADDA Jacques (conditions et limites de la croissance des expériences brésilienne et sud coréenne) problème d'Amérique latine n°4782-1985
- AZAM J.P PLANE P. (Endettement et développement optimal :analyse théorique et test empirique) 1986
- Banque PARIBAS : l'évasion des capitaux dans les pays en développement (Bulletin de conjonctive) Mai 1987
- DESTANNE DE BERNIS (Théories économiques et fonctionnement de l'économie Mondiale) Presse universitaire de Grenoble 1988
- DESTANN DE BERNIS (Endettement et développement quelques leçons de la crise actuelle) Economie Appliquée t. XLI n°04
- DJON DANG Paul (Importation des capitaux et croissance économique) Edition Economica 1987
- Marc Raffinot (Dette extérieur et Ajustement structuel) Edicel/AuPELF 1991